السلم التعليمي لعلم التفسير – نظرة تطويرية

د. عبدالله بن عمر بن أحمد العمر
الأستاذ المشارك بقسم التفسير وعلوم القرآن في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية
Email: Alomar1431@gmail.com

ملخص البحث:

عنوان هذا البحث (السلم التعليمي لعلم التفسير – نظرة تطويرية)، ويهدف إلى عرض واقع السلم التعليمي لعلم التفسير من خلال مصنفاته، وبيان ما يقع فيه الخلل عند متعلمي التفسير، وتقديم مقترح تطويري للسلم التعليمي لعلم التفسير

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والاستنباطي؛ مثمراً عدداً من النتائج؛ أبرزها: أن السلم التعليمي من خلال مصنفاته على ثلاث رتب: تفاسير مختصرة، ومتوسطة، ومطولة، وأن الفراغ التعليمي كان بين رتبة التفاسير المختصرة، والتفاسير المتوسطة، وأن وقوع الخلل عند المتعلمين كان من جهة اطلاعهم على الخلاف وعلوم الآية الأخرى دون ترسيخ للقول المختار بالأدلة، ويتلخص الحل المقترح لهذا الخلل بإضافة مرحلة بعد التفاسير المختصرة تتمحض في الاستدلال للمعنى الإجمالي للآيات؛ يتهيؤ لها الطالب باعتماد أصل من التفاسير المختصرة، ودراسة أصول التفسير، وامتلاك قدر صالح من علوم الآلة، ويعنى فيها بأمور منها: تقرير وجه الدلالة وترتيب الأدلة بحسب قوتها، وعدم الاكتفاء بدليل واحد على المعنى.

ومن توصيات البحث: إعداد دراسة مسحية لواقع تعلم التفسير وتعليمه في بلدان العالم، وإعداد مصنف يجمع الاستدلال على قول مختار في التفسير، وإثراء جانب الاستدلال على المعاني في المقررات الجامعية.

الكلمات المفتاحية: تعليم، تفسير، تطوير

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم, الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على رسوله وعبده، أما بعد:

فما فتئ العلماء يأخذون بيد الطالب في رتب العلم شيئاً فشيئاً حتى يرتقوا به إلى أعاليها، ولا يبدؤون به في المطولات فينقطع به السير؛ وهذا منهج العالم الرباني؛ فقد قيل في قوله تعالى: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: 79] أن الرباني هو: «الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره»[1].

ومن مظاهر ذلكم الترقي: ما زخرت به كتب التفسير من تنوع بحسب رتب الطلاب في العلم؛ بين المبتدئ والمتوسط والمنتهي؛ مما صاغ بمجمله سلماً تعليميّاً لعلم التفسير، ويأتي هذا البحث ليضيف لبنة في بنائه؛ بعرض واقعه، وتقديم

[1] صحيح البخاري (1/ 244).

نظرة تطويرية له، وذلك ضمن أعمال (المؤتمر الدولي العاشر عن الوحي أساس الحضارة – SWAT 2025) في محور: (الابتكار في تعلم وتعليم القرآن)؛ والذي تقيمه جامعة العلوم الإسلامية الماليزية في 12 و2025/11/13م، والله أسأل من لدنه فضلاً ومنّةً.

أهداف البحث:

يتطلع البحث لتحقيق عدد من الأهداف، وهي:

1. عرض واقع السلم التعليمي لعلم التفسير من خلال مصنفاته.
2. بيان ما يقع فيه الخلل عند متعلمي التفسير.
3. تقديم مقترح تطويري للسلم التعليمي لعلم التفسير.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وثبت للمصادر على التفصيل الآتي:

- **المقدمة**: وفيها الاستهلال، وأهداف البحث، وخطته، ومنهجه.
- **المبحث الأول**: واقع السلم التعليمي لعلم التفسير من خلال مصنفاته.
- **المبحث الثاني**: تصور مقترح لتطوير السلم التعليمي لعلم التفسير.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات.
- **ثبت المصادر**.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الوصفي والاستنباطي؛ بوصف واقع تعلم التفسير، واستنباط مقترح تطويري للتدرج في طلب علم التفسير.

كما راعيت الإجراءات العلمية العامة، ومنها:

- عزو الآيات في المتن.
- عزو الأحاديث باختصار.
- ضبط ما يحتاج إلى ضبط من الكلمات.

المبحث الأول: واقع السلم التعليمي لعلم التفسير من خلال مصنفاته:

إن من الشواهد الواضحة على السلم التعليمي في العلم ما حبّره العلماء من مصنفات متفاوتة الأحجام والمضامين تصوغ بمجملها سلماً تعليمياً لذلك العلم، خصوصاً إن كانت من مؤلف واحد.

والناظر فيها يجد أنها على ثلاث رتب: التفاسير المختصرة[1]، ثم التفاسير المتوسطة، ثم التفاسير المطولة[2]، وهذا بالنظر إلى صلب المعاني المباشرة للآيات، دون النظر إلى العلوم المتصلة بها؛ قريبة كانت أو بعيدة؛ كتصنيفهم في أسباب النزول، أو إعراب القرآن، أو أحكام القرآن.

ومن المفسرين الذين تعددت تصانيفهم:

1- الراغب الأصفهاني في المفردات، والتفسير.
2- أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي في الوجيز، والوسيط، والبسيط.
3- ابن الجوزي في تذكرة الأريب، وزاد المسير، والمغني.
4- قوّام السنة الأصبهاني في الموضح، والإيضاح، والمعتمد، والجامع.
5- أبو حيان الأندلسي في تحفة الأريب، والنهر الماد، والبحر المحيط.

وكانت مشكلة تطبيق ذلكم التصنيف في الواقع العملي وجود فراغ تعليمي بين رتبة التفاسير المختصرة التي تعنى بالتفسير الإجمالي فقط، وبين رتبة التفاسير المتوسطة التي تعرض الخلاف والأدلة وبعض علوم الآية، مما سبب تشتتاً عند كثير من المتعلمين، وانقطاعاً عن الغوص في هذا العلم؛ فقد انتقد محمد بدر الدين الحلبي (ت١٣٦٢هـ) ما يحصل من التشتت عند المتعلم فقال: «والذين يقرؤون شيئًا من كتب التفسير يشتغلون بكل شيء سوى التفسير، فيضيع المقصود من الفن فيما بين تلك المباحث التي لها أول وليس لها آخر»[3]، ومما هو مشهور في سبيل التعلم أن: «الاشتغال بغرائب الفنِّ قبل فهم مسائله الواضحة يمنع فهم ذلك الفن»[4].

والناظر في التفاسير المتوسطة يجد أنها لم تغفل جانب الاستدلال لكن كان من أبرز سماتها تعديد الأقوال، وزيادة بعض علوم الآية غير التفسير؛ فلم تتمحض التفاسير المتوسطة في الاستدلال للمعنى المختار.

وللتمثيل على ذلك فإن تفسير الوسيط مثلاً مع كونه من أكثر الكتب المتوسطة عناية بالاستدلال إلا أنه عني بتعديد الأقوال، وزاد المسير وإن كان حجمه متوسطاً إلا أن الأصل فيه هو تعديد الأقوال، وليس المقام مقام استيعاب للتفاسير المتوسطة وإنما التمثيل فقط.

---

[1] يمهّد بعضهم للتفسير بغريب القرآن أو مفرداته؛ كما صنع الراغب وابن الجوزي وأبو حيان، وقد نص الراغب على أوليّة ذلك في قوله: «أول ما يحتاج أن يشتغل به من علوم القرآن: العلوم اللفظية، ومن العلوم اللفظية تحقيق الألفاظ المفردة، فتحصيل معاني مفردات ألفاظ القرآن في كونه من أوائل المعاون لمن يريد أن يدرك معانيه، كتحصيل اللّبن في كونه من أول المعاون في بناء ما يريد أن يبنيه». المفردات في غريب القرآن (ص54).

[2] يراد بها تقريب حجم التفاسير بهذه المستويات الثلاث، من غير تحديد دقيق للحدود الفاصلة بينها، ومن غير اعتبار لقصد المؤلف، وكتب الواحدي مثال جليّ على هذه المستويات؛ الوجيز، والوسيط، والبسيط.

[3] التعليم والإرشاد (٩١).

[4] ترتيب العلوم، لساجقُلي زاده (ص:140).

هذا ولا تبعد حواشي التفاسير كثيراً عن التفاسير المتوسطة؛ فقد جمعت بين علوم الآية، وانصبغت بصبغة فك عبارات المفسرين، أو الاستدراك عليهم، أو التوسع في المباحث اللغوية، ومن العبارات عن الأشياخ المشهورة قولهم: «من اشتغل بالحواشي ما حوى شي»[1]، أي أن تتبعها ليس وسيلة لتحصيل العلم.

وقد انصب التصنيف المعاصر في التفسير على تبسيط التفسير نفسه دون دليله، ودون عرض الخلاف بين الأقوال في التفسير، وقد نفع الله بهذه المصنفات نفعاً كبيراً، وكان لها أثر على العامة والمبتدئين من طلبة العلم، ومن أراد الرجوع لها من المتوسطين والمنتهين.

إلا أن تلكم المصنفات لا تشفي غليلاً لطالب العلم مريدِ الاستزادة، فيظل يتنقل بين كتب التفسير المتوسطة والمطولة فتتشعب عليه الفوائد بين علوم الآية والسورة المتنوعة، ولا يمسك منها إلا القليل، وإن قويت ذاكرته بما أمسك فهو لا يتقن العلائق بين الفوائد، وهذا مقام ثانٍ، ويتأكد عند فقدانه لبوصلة أصول التفسير.

وما أردت تحبيره هنا هو: إن المرحلة التالية لمرحلة المبتدئين لم تأخذ حظها من التصنيف، كما حظيت سابقتها، ولذا يجد المتصدر أسئلة كثيرة من السائلين مفادها أنه انتهى من تفسير مختصر ويريد تفسيراً أرفع منه فماذا يختار؟ وهنا تتفاوت الإجابات، ومن أسباب تفاوتها: عدم وضوح مراتب السلم التعليمي لعلم التفسير، والمقصد من كل مرتبة.

ويقدم هذا البحث حلاً لذلك وهو إضافة مرحلة بعد التفاسير المختصرة، وهي مرحلة الاستدلال للمعنى الإجمالي للآيات، وفي المبحث الآتي بسط الحديث عنها.

وقبل الدخول في غمار هذه المرحلة أجد أن من فضل القول: الحديث عن أهمية مرجعية الكتب التراثية في التفسير، وأن التطوير لحاجة الوقت لا يعني الترك والإغفال للماضي، وهذا الأمر وإن كان بدهياً إلا أن التأكيد عليه من الواجبات؛ كي لا يفهم الكلام على غير وجهه، ويظن بالمتكلم غير وجهته.

المبحث الثاني: تصور مقترح لتطوير السلم التعليمي لعلم التفسير:

- أهمية الاستدلال للعلم:

أجمع العلماء على أن العلم معرفة الحق بدليله؛ وذلك فيما نقله ابن القيم عن ابن عبدالبر بقوله: «قال أبو عمر وغيره من العلماء: أجمع الناس على أن المقلِّد ليس معدودًا من أهل العلم، وأنَّ العلم معرفة الحق بدليله. وهذا كما قال أبو عمر رحمه الله، فإن الناس لا يختلفون أن العلم هو المعرفة الحاصلة عن الدليل، وأما بدون الدليل فإنما هو تقليد»[2].

ومما يستند إليه هذا الإجماع: قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، وقوله:

---

[1] الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي (2/ 189).

[2] أعلام الموقعين عن رب العالمين (1/ 11)، ولم أجده في كتب ابن عبدالبر المطبوعة بهذه اللفظة، وقريب منه ما ذكره في «باب فســـاد التقليد ونفيه والفرق بين التقليد والاتباع» من كتابه جامع بيان العلم وفضله (2/ 975 وما بعدها).

﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10] إلى غيرها من الآيات التي تجعل الدليل هو الحكم عند الاختلاف.

وكذا جاءت الآيات بذم التقليد بلا دليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170].

قال ابن تيمية: «إن العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول فالشأن في أن نقول علماً، وهو النقل المصدق، والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك -وإن زخرف مثله بعض الناس- خزف مزوّق وإلا فباطل مطلق»[1].

وما زال علماء الأمة يعظمون الدليل، وعلى رأسهم أئمة المذاهب الأربعة؛ فقال الإمام أبو حنيفة: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[2]، وقال الإمام مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[3]، وقال الإمام الشافعي: «إذا رويتُ لكم حديثًا صحيحًا عن رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم ولم آخذْ به، فاعلموا أنَّ عقلي قد زال، ومتى قلتُ قولاً وخالفه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنا أوَّلُ راجعٍ إلى الحديث، واضربوا بقولي عُرضَ الحائط»[4]، وقال الإمام أحمد: «لا تنظر في كتب أبي عُبيد، ولا فيما وَضع إسحاق، ولا سُفيان، ولا الشافعي، ولا مالِك، وعَليك بالأصل»[5].

واستفتح السعدي كتابه منهج السالكين بقوله: «فهذا كتاب مختصر في الفقه، جمعت فيه بين المسائل والدلائل، واقتصرت فيه على أهم الأمور، وأعظمها نفعاً؛ لشدة الضرورة إلى هذا الموضوع، وكثيراً ما أقتصر على النص إذا كان الحكم فيه واضحا؛ لسهولة حفظه وفهمه على المبتدئين؛ لأن العلم معرفة الحق بدليله»[6].

فكل ذلك يدل على أن من المهمات لطالب العلم معرفة الحق بدليله، وهي مرتبة ينبغي ألا يغفل عنها طالب العلم في جميع العلوم، ومنها علم التفسير.

قال السعدي في كتابه المناظرات الفقهية في فوائد جعل المسائل على صورة مناظرة: «التمرن على الاستدلال، والرجوع إلى أصول المسائل ليصير للعبد ملكة تامة يحسن معها الاستدلال والمناظرة والنظر»[7]، وقال ابن عثيمين: «الطالب المبتدئ في العلم يجب عليه البحث عن الدليل بقدر إمكانه؛ لأن المطلوب الوصول إلى الدليل، ولأجل أن يحصل له التمرن على طلب الأدلة وكيفية الاستدلال فيكون سائرًا إلى الله على بصيرة وبرهان»[8].

---

[1] مجموع الفتاوى (6/ 388).

[2] حاشية رد المحتار لابن عابدين (1/ 67).

[3] جامع بيان العلم وفضله (1/ 775).

[4] مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (13/ 415).

[5] مناقب الإمام أحمد (ص263).

[6] منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين (ص29).

[7] المناظرات الفقهية للسعدي (ص9).

[8] مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (26/ 201).

وفي الوقت ذاته ينبغي للشارح ألا يغفل عن الاستدلال للمشروح، وهو في هذا المقام: التفسير الإجمالي للآيات؛ إذ جعل العلماء الاستدلال من وظيفة المعلم والشارح للمتن، ومن ذلك قول ابن جماعة في أدب العالم مع طلبته:

«ويبدأ بتصوير المسائل ثم يوضحها بالأمثلة وذكر الدلائل، ويقتصر على تصوير المسألة وتمثيلها لمن لم يتأهل لفهم مأخذها ودليلها، ويذكر الأدلة والمأخذ لمحتملها»[1]، وهو في هذا يبين أن الاستدلال فوق رتبة تصور المسائل.

وجاء في رسالة فيما ينبغي للمصنف الذي يشرح كلام العلماء لعبدالله بن أحمد أبو مخرمة (ت 903هـ): «اعلم وفقني الله وإياك وجميع المسلمين لإصابة الصواب أنه ينبغي لمن يتعانى تدريس الفقه ويشرحه، أو غيره من سائر العلوم أن ينبّه في كل مسألة على ثمانية أمور:

أحدها: تقرير المسألة؛ بتقريرها وتوضيحها.

وثانيها: ذكر دليلها.

وثالثها:تعليل حكمها.

ورابعها: ذكر ما اشتملت عليه، وما اندرج في عمومها.

وخامسها: ذكر ماخرج عنها، وما احترز عنه المصنف، وبيان تخصيص كلامه فيها.

وسادسها: إيراد ما يرد على المصنف في ما اندرج في عموم كلامه واحترز عنه ولم يقدر عليه، والجواب عن ما أمكن الجواب عنه من ذلك.

وسابعها: ذكر ما يتفرع على المسألة من الأحكام.

وثامنها:بيان غريب ما يتعلق بكلام المصنف من اللغة والنحو وغيرهما؛ مما لايهمل مثله غالبا»[2].

وقال زكريا الأنصاري: «من وظيفة الشارح أشياء كالدليل والتصوير والتعليل»[3].

ففي هذه النصوص تأكيد على أهمية عناية المعلم بالدليل في تعليمه، بل استنكر ابن عثيمين في جواب له عدمَ عناية بعض المعلمين بالدليل، فقال: «وأما قول هذا الشيخ: (إن العالم لا يطلب منه الدليل) فهذا خطأ، بل العالم حقًّا هو الذي يعرض الدليل أولاً بقدر ما يستطيع، وبحسب فهم السائل، فإن لم يفعل وطُلب منه الدليل، فليكن منشرح الصدر في طلب الدليل، وليأتِ بالدليل»[4].

وقد بسطتُ القول فيما مضى لتعظيم مقام الاستدلال الذي تبنى عليه هذه المرحلة.

---

(1) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص52).

(2) مخطوط: رسالة فيما ينبغي للمصنف الذي يشرح كلام العلماء بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض (٤٥٧/ ١)، (١١٢/ ب).

(3) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية (1/ 9).

(4) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (26/ 417).

- **التهيُّؤ لمرحلة الاستدلال:**

وبعد أن تقررت أهمية الاستدلال لطالب العلم ومعلمه، يتوجه الحديث إلى الجانب العملي لهذا التصور المقترح، وقبل الدخول في صلبه لابد من التهيئة له، وذلك في ثلاثة أمور:

1- الاعتماد على أصل من التفاسير المختصرة:

سبق القول بأن مرحلة الاستدلال المقترحة تأتي بعد معرفة التفسير المختصر، وتفرض طبيعة المختصرات عدم عرض الأقوال وإنما ترجيح قول منها إن كان المقام مقام ترجيح، أو الجمع بين الأقوال بعبارة جامعة إن كان المقام مقام جمع. وهذه العمليّة العلميّة تستدعي اجتهاداً لمعرفة مقامات الجمع والترجيح بين الأقوال، وهذا في حقيقته تطبيق لأصول التفسير وقواعده، ومن الطبيعي في هذه المرحلة أن تكون قائمة على الاجتهاد الفردي أو الاجتهاد الجماعي.

وأياً ما كان فمُؤدّى هذا الاجتهاد -رجحاناً وتحديداً لنوع الاختلاف ونحو ذلك- نسبيٌ؛ أعني أنه راجح بالنسبة إلى المجتهد ولا يلزم أن يكون راجحاً عند غيره، ولم يجر علم التفسير على مذاهب معروفة كما هو الحال في المذاهب الفقهية الأربعة، ولأجل هذا فقد تتغير الاجتهادات في مرحلة التفسير الإجمالي، والمهم فيها فيما أحسب: الاعتماد على أصول التفسير الصحيحة، والاطراد في تطبيق هذه الأصول.

وحقيقة ما بلغه المتعلم في هذه المرحلة تشبه من علم الحكم الشرعي للمسألة فحسب دون معرفة دليله.

2- دراسة الطالب أصولَ التفسير:

لما كان الاستدلال لابد له من أصول وقواعد كان لزاماً على الطالب أن يمهد لهذه المرحلة بدراسة لعلم أصول التفسير الذي يعرّفه أنواعَ الأدلة المعتبرة النقلية والعقلية، وشرائط تطبيقها، ونحو ذلك؛ فالماوردي حين قدم لتفسيره بمقدمة فيها بعض مسائل أصول التفسير؛ نبه على الحاجة إليها بقوله: «وقدمتُ لتفسيره فصولا، تكون لعمله أصولاً، يستوضح منها ما اشتبه تأويله، وخفي دليله»[1].

لكنه مع هذا التأصيل في أصول التفسير لا يكتفي به، بل لا بد أن يعمل ذهنه وقلمه في التطبيق؛ وما دخل الخلل على كثير من المتعلمين في اضطراب تطبيق قواعد العلم إلا من جهة الاكتفاء بالتنظير المجرد أو التنظير المقل من التطبيق، ولذا كان من الوصايا الجليلة ما نقله الخطيب البغدادي عن بعض شيوخه قوله: «من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج»[2]، ولهذا ناسب أن تسبق مرحلةَ الاستدلال دراسةٌ لأصول التفسير.

3- امتلاك الطالب قدراً صالحاً من علوم الآلة:

يحتاج المرء في هذه المرحلة إلى قدر من علوم الآلة، ومما يستفيده من ذلك: قيام استدلالاته على أصول صحيحة من علوم الآلة، ومعرفة جنس الاستدلال المقبول من غير المقبول.

---

[1] النكت والعيون (1/ 21).

[2] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (2/ 282).

ومن شواهد أهمية ذلك: ما أفاده ابن جزي بقوله: «وأما أصول الفقه فإنها من أدوات تفسير القرآن؛ على أنّ كثيرا من المفسرين لم يشتغلوا بها، وإنها لنعم العون على فهم المعاني وترجيح الأقوال، وما أحوج المفسر إلى معرفة النص، والظاهر، والمجمل، والمبين، والعام، والخاص، والمطلق، والمقيد، وفحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ودليل الخطاب، وشروط النسخ، ووجوه التعارض، وأسباب الخلاف، وغير ذلك من علم الأصول»[1].

وبعد هذه الأمور يكون الطالب قد تهيأ لمرحلة الاستدلال.

- **الجانب العملي في مرحلة الاستدلال**:

الهدف من هذه المرحلة: ترسيخ المعنى الذي درسه الطالب في مرحلة التفسير الإجمالي، والتهيؤ لما بعدها من الاطلاع على الخلاف وأدلته، ومن ثَم علوم الآية التي لا يبنى عليها معنى الآية.

ويمارس الطالب في هذه المرحلة الأدلة المؤيدة لمعنى الآية، مع تقرير وجه الدلالة وخصوصاً فيما خفي.

ويرتب الأدلة بحسب قوة الدلالة لا بحسب المصدر؛ فإن ذلك معين على ضبطها؛ قال أبو المعالي الجويني: «وأما الأدلة فيقدم الجلي منها على الخفي، والموجب للعلم على الموجب للظن»[2]، وقال ابن تيمية: «فثم أمور تذكر للاعتماد، وأمور تذكر للاعتضاد، وأمور تذكر لأنها لم يعلم أنها من نوع الفساد»[3].

وفي باب الاستدلال ينبغي أن يعتمد المعلم والمتعلم على الدليل القاطع إن وجد، قال الطبري: «والكلمة إذا احتملت وجوهاً لم يكن لأحد صرف معناها إلى بعض وجوهها دون بعض إلا بحجة يجب التسليم لها»[4]، فإن لم يوجد دليل قاطع فغلبة الظن معتبرة في الشريعة إجماعاً؛ قال الجويني: «فقد تبين بمجموع ما ذكرناه إجماع الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم على العمل بالرأي والنظر في مواقع الظن»[5].

ولا يقتصر في ذلك على دليل واحد أو نوع واحد من الأدلة ما لم يقع تشويش على الطالب؛ وذلك لما يفيده المجموع من قوة في الاستدلال؛ قال ابن القيم: «فإنَّ تظافُرَ الأدلة وتعاضدها وتناصرها من عادة أهل العلم قديمًا وحديثًا، ولا يدل ذِكْرهم دليلًا ثانيًا وثالثًا على أن ما ذكروه قبله ليس بدليل»[6].

ويتأكد الاستدلال بمجموع الأدلة حين تكون مفيدة بمجموعها لا بمفردها؛ قال الشاطبي:

«وإذا تكاثرت على الناظر الأدلة عضد بعضها بعضا، فصارت بمجموعها مفيدة للقطع؛ فكذلك الأمر في مآخذ الأدلة في هذا الكتاب، وهي مآخذ الأصول؛ إلا أن المتقدمين من الأصوليين ربما تركوا ذكر هذا المعنى والتنبيه عليه، فحصل إغفاله من بعض المتأخرين؛ فاستشكل الاستدلال بالآيات على حدتها، وبالأحاديث على انفرادها؛ إذ لم

---

[1] التسهيل لعلوم التنزيل (1/ 18).

[2] الورقات (ص28).

[3] الصفدية (1/ 287).

[4] جامع البيان للطبري (1/ 329).

[5] البرهان في أصول الفقه (2/ 15).

[6] أعلام الموقعين عن رب العالمين (4/ 580).

يأخذها مأخذ الاجتماع، فكرّ عليها بالاعتراض نصاً نصاً، واستضعف الاستدلال بها على قواعد الأصول المراد منها القطع، وهي إذا أخذت على هذا السبيل غير مشكلة»[1].

إشكال وجوابه:

ومما يواجه المتعلم في الاستدلال في هذه المرحلة أنه سيقف على نوع من الأدلة هو في حقيقته إبطال للقول الآخر الذي لم يتعلمه، وليس ذلك بمشكل في الحقيقة؛ لأمور:

الأول: أن المعاني في الأعم الأغلب لا تستقل بدليل واحد، وما اختلف السلف في معناه؛ فقول القائلين منهم بالقول المختار دليلٌ بمفرده، وليس بالضرورة حشد جميع الأدلة في هذه المرحلة، إذ الدلائل على المعنى الواحد تكثر، ويكفي منها ما تحقق إيصاله للدلالة، سواء كان بدليل واحد، أو تعاضد أدلة.

ولن تخلو المعاني المختارة عن الدليل؛ فهي وإن خلت من دليل من القرآن والسنة والآثار فلن تخلو عن دليل من اللغة؛ إذ القرآن نزل بها، ولن تخرج عن قانونه.

الثاني: أنه لا مانع من القول بأن الدليل على القول المختار امتناع غيره من الأقوال للسبب الفلاني؛ فهذا مسلك مستعمل في الاستدلال.

وعلى المعلم في هذه المرحلة أعني مرحلة الاستدلال أن يفسح المجال للطلاب في إعمال الذهن وإمعان النظر في استخراج الأدلة، وذلك يسهل حينما يألف الطالب الاستدلال ووجوه الأدلة، فيمكنه بعد ذلك أن يستحضر الأدلة النقلية إن كان واسع الاطلاع، ويستخرج الأدلة العقلية إن كان حاد الفكر، وفي ذلك يقول الزرنوجي: «وينبغي لطالبِ العلم أن يكونَ متأملًا في جميع الأوقاتِ في دقائق العلوم ويعتادَ ذلك، فإنما يُدرِكُ الدقائقَ بالتأمل، فلهذا قيل: تأمل تدرك»[2].

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن الطالب لم يشتد عوده بعد؛ فينبغي له أن يعتمد على معلم، وألا يستقل بالقراءة، وقد أشار لذلك الشاطبي بقوله:

«وإن كان الناس قد اختلفوا: هل يمكن حصول العلم دون معلم أم لا؟ فالإمكان مسلّم، ولكن الواقع في مجاري العادات أن لا بد من المعلم، وهو متفق عليه في الجملة ... وقد قالوا: "إن العلم كان في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، وصارت مفاتحه بأيدي الرجال".

وهذا الكلام يقضي بأن لا بد في تحصيله من الرجال؛ إذ ليس وراء هاتين المرتبتين مرمى عندهم، وأصل هذا في الصحيح: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبضه بقبض العلماء»[3] الحديث، فإذا كان كذلك؛ فالرجال هم مفاتحه بلا شك»[4].

---

[1] الموافقات (1/ 30).

[2] تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي (ص: 104).

[3] أخرجه البخاري (1/ 269) برقم: (102)، ومسلم (4/ 2058) برقم: (2673).

[4] الموافقات (1/ 140).

وبيّن شاه ولي الله الدهلوي أهمية المعلم في مقام الاستدلال، فقال: «هذا أمر جليل، لا يتم له إلا بإمام يتأسى به، قد كفي معرفة فرش المسائل، وإيراد الدلائل في كل باب باب، فيستعين به في ذلك، ثم يستقل بالنقد والترجيح، ولولا هذا الإمام صعب عليه، ولا معنى لارتكاب أمر صعب مع إمكان الأمر السهل»[1].

وبعد مرحلة الاستدلال للقول المختار تأتي مرحلة النظر في الأقوال الأخرى للمعاني بأدلتها، ثم الاطلاع على علوم الآية الأخرى أو بعضها إن رغب الطالب في تحصيلها؛ كعلم المناسبات والبلاغة والأحكام.

ومما يحسن التنبيه عليه في هذه المرحلة ألا يأخذها المعلم أخذاً حدّياً؛ وأعني بذلك أن إدخال قليل من الفوائد واللطائف للمبتدئ في هذا العلم في هذه المرحلة أو ما قبلها= لا يعني إخلاله بترتيب معلوماته، فالطالب بحاجة إلى هذه اللطائف والفوائد النافعة لينجذب له، ويزيل ما قد يواجهه من سآمة.

وملخص القول في هذا البحث: تقرير مرحلة بين القول المختار، والأقوال المتعددة، والله المسؤول سبحانه دوام النفع، والقبول، والبركة في التعلم والتعليم.

الخاتمة:

أسفر البحث عن عدد من النتائج؛ أبرزها:

1- أن من شواهد السلم التعليمي لعلم التفسير ما ألف فيه من مصنفات؛ وهي على ثلاث رتب: التفاسير المختصرة، والمتوسطة والمطولة.

2- أن الفراغ التعليمي في هذه الرتب كان بين رتبة التفاسير المختصرة التي اقصرت على التفسير الإجمالي بقول واحد، والتفاسير المتوسطة التي عرضت الخلاف والأدلة، وزادت بعض علوم الآية.

3- أن وقوع الخلل عند المتعلمين كان من جهة اطلاعهم على الخلاف في التفاسير المتوسطة وعلوم الآية الأخرى، من دون ضبط بالأدلة للقول المختار في مرحلة التفاسير المختصرة.

4- أن الحل المقترح لهذا الخلل هو إضافة مرحلة بعد التفاسير المختصرة تتمحض في الاستدلال للمعنى الإجمالي للآيات.

5- أن أهمية مرحلة الاستدلال مقررة بعدة أدلة؛ منها: قول الله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]، وإجماع العلماء على أن العلم هو معرفة الحق بدليله، وتأكيد العلماء على أن من وظائف المعلم بيان الدليل.

6- أنه لابد من التهيئة لمرحلة الاستدلال بثلاثة أمور: اعتماد أصل من التفاسير المختصرة، ودراسة الطالب أصولَ التفسير، وامتلاك الطالب قدراً صالحاً من علوم الآلة.

[1] الإنصاف في بيان سبب الاختلاف للدهلوي (ص29).

7- أنه يحسن في الجانب العملي لمرحلة الاستدلال أن يعنى الطالب بتقرير وجه الدلالة وخصوصاً فيما خفي، وترتيب الأدلة بحسب قوتها، والاعتماد على الدليل القاطع إن وجد وإلا فبما يحقق غلبة الظن، وعدم الاكتفاء بدليل واحد، وخصوصاً حين تكون الأدلة مفيدة بمجموعها لا بمفردها.

كما انتهى البحث إلى عدد من التوصيات، وهي:

1- إعداد دراسة مسحية عالمية لواقع تعلم التفسير وتعليمه في بلدان العالم، وإبراز التجارب الناجحة وتقديم الحلول التطويرية لمسالك التعلم والتعليم في الفن.

2- إعداد مصنف يجمع الاستدلال على قول مختار في التفسير.

3- إثراء جانب الاستدلال على المعاني في المقررات الجامعية.

وصلى الله على النبي الأكرم، وآله وصحبه وسلم.

ثبت المصادر:

1- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي وآخرون، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة الثانية، 1440 هـ - 2019 م.

2- الإنصاف في بيان سبب الاختلاف، الدهلوي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1385 هـ.

3- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م.

4- تذكرة السامعِ والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، ابن جماعة، تحقيق: محمد هاشم الندوي، دائرة المعارف، 1354 هـ.

5- ترتيب العلوم، ساجقلي زاده، تحقيق: محمد السيد أحمد، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

6- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة الأولى - 1416 هـ.

7- تعليم المتعلم طريق التعلم، الزرنوجي، تحقيق: مروان قباني، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان ودمشق – سورية، الطبعة الأولى، 1401 هـ = 1981 م.

8- التعليم والإرشاد، محمد بدر الدين الحلبي، تحقيق: الداني الزهوي، دار اللؤلؤة ودار إيلاف الدولية، 2015م.

9- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان - القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

10- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

11- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مكتبة المعارف – الرياض.

12- حاشية رد المحتار، ابن عابدين، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية 1386 هـ = 1966 م.

13- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار التأصيل – القاهرة، الطبعة الأولى، 1433 هـ - 2012م.

14- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374 هـ - 1955 م.

15- الصفدية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الثانية، 1406هـ.

16- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، زكريا الأنصاري، المطبعة الميمنية.

17- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، الحجوي الفاسي، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى - 1416هـ- 1995م.

18- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة – السعودية، 1425 هـ - 2004 م.

19- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ابن عثيمين، جمع: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن - دار الثريا، الطبعة الأولى، 1407 - 1438 هـ.

20- مخطوط: رسالة فيما ينبغي للمصنف الذي يشرح كلام العلماء، ابن مخرمة، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض برقم (٤٥٧/ ١).

21- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، سبط ابن الجوزي، تحقيق: محمد بركات وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1434 هـ - 2013 م.

22- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - 1412 هـ.

23- المناظرات الفقهية، عبدالرحمن السعدي، تحقيق: أشرف عبدالمقصود، أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

24- مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، 1409هـ.

25- منهج السالكين وتوضيح الفقة في الدين، عبد الرحمن السعدي، دار الوطن، الطبعة الثانية: 1423هـ-2002م.

26- الموافقات، الشاطبي، تحقيق: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.

27- النكت والعيون، الماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
28- الورقات، أبو المعالي الجويني، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد العبد.